

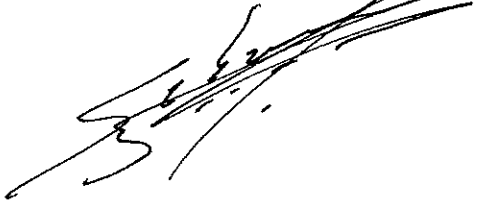
بيروت في ٢٤/٤/٢٠٢٦

دولة رئيس مجلس النواب  
الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة ١٢٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب، نتوجه  
بالسؤال الآتي آمليّن الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

وتفضلوا بقبول الاحترام،

مهران مهدي باسيل





وحيث إن المحافظة على المال العام تقتضي اعتماد الإجراءات الأقل كلفة والأكثر ملاءمة للمصلحة العامة عند مواجهة ظروف استثنائية؛

### من هنا نتوجه الى الحكومة بالاسئلة التالية:

1. لماذا لم تعتمد وزارة الطاقة والمياه الى إلغاء تحميل الباخرة بعد الارتفاع الكبير الذي شهدته الأسعار العالمية، علماً انه كان قد مرّ حوالي الـ ٧٠ يوماً بين تاريخ إرساء المناقصة وتاريخ تحميل الباخرة مع ما تخللته هذه المدة من اندلاع الحرب في المنطقة وتداعياتها على الأسواق النفطية؟
2. ما هي الأسباب التي دفعت الجهات المعنية إلى الإصرار على إبقاء الناقلّة "Basilis L" راسية قبالة الشواطئ اللبنانية طوال هذه الفترة، رغم تراكم غرامات التأخير والخسائر الناتجة عن تراجع الأسعار العالمية؟
3. هل درست وزارة الطاقة خيار السماح للناقلّة بالمغادرة وعدم تفريغ الشحنة بعد تعذر تأمين التمويل ضمن المهل المحددة؟ وما هي الأسباب القانونية والمالية التي حالت دون اعتماد هذا الخيار؟
4. ما هي الأسباب التي منعت الحكومة من اعتماد حلول استثنائية ومؤقتة لتأمين حاجات القطاع العام والمؤسسة العسكرية من السوق المحلية أو من الشركات الخاصة العاملة في لبنان خلال فترة الأزمة، ريثما تتم معالجة التمويل اللازم للشحنة؟

كما نعتبر أن الوقائع والمعطيات الواردة أعلاه، تشكل إخباراً للنّيابة العامة المالية ولديوان المحاسبة وهيئة الشراء العام وسائر الجهات الرقابية المختصة، ونطلب التوسع في التحقيق لتحديد المسؤوليات الإدارية والمالية والجزائية عند الاقتضاء، والتحقق مما إذا كانت جميع الخيارات القانونية المتاحة قد استنفدت لتفادي الخسائر اللاحقة بالخرينة العامة وحماية المال العام.

شركه كميل ماره ادكا هوزة البريه  
نقولا صناوه  
نعم عطاالله  
بنار اي حليس  
عنان ارمال عطاالله  
نعم